الشمول المالي وتأثيره على الأداء المالي في القطاع المصرفي العراقي للسنوات (2015-2020)[1]

Financial inclusion and its impact on financial performance in the Iraqi banking sector for the years (2015-2020)

ا.م.د. عروبة رشيد علي **الباحث: مصطفى نزار ياس**
Vanbmw4042@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

تاريخ استلام البحث 2021/9/30 تاريخ قبول النشر 2021/11/22 تاريخ النشر 5 / 10/2023
https://doi.org/10.34009/aujeas.2023.181386

المستخلص:

تهدف الدراسة الى اختبار العلاقة بين (الشمول المالي والأداء المالي) في القطاع المصرفي العراقي. وتأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي حاولت تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات (الشمول المالي، الأداء المالي)، وكذلك محاولة الدراسة الحالية معالجة مشكلة واقعية تؤثر بصورة مباشرة في أداء المصارف.

ولتحقيق اهداف الدراسة تمت صياغة نموذج يتكون من متغيرين رئيسيين وتم استنباط فرضية رئيسة تتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية. وباعتماد أسلوب المنهج التحليلي الوصفي فقد استهدف القطاع المصرفي كعينة للدراسة وجمع البيانات اللازمة من النشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي فضلا عن قيام الباحث بعدد من المقابلات الشخصية لبعض موظفي البنك المركزي.

وقد استخدمه الدراسة مختلف الوسائل الإحصائية بواسطة برنامج (SPSS.V) (23.AMOS. V.23). وخرجت بنتائج حول عدم وجود علاقة إثر معنوية بين الشمول المالي والأداء المالي واستنادا الى هذه النتائج تمت صياغة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

الكلمات الرئيسة: *الشمول المالي، الأداء المالي ، المصارف العراقية*

Abstract:

The study aims to test the relationship between (financial inclusion and financial performance) in the Iraqi banking sector. The importance of the study comes from the scarcity of studies that tried to identify and know the nature of the relationship between the variables (financial inclusion, financial performance), as well as the attempt of the current study to address a realistic problem that directly affects the performance of banks.

To achieve the objectives of the study, a model was formulated consisting of two main variables, and a main hypothesis was developed from which a set of sub-hypotheses derives. By adopting the descriptive analytical method, it targeted the banking sector as a sample for the study and collecting the necessary data from the statistical bulletins and annual reports issued by the Central Bank of Iraq, in addition to the researcher conducting a number of personal interviews for some Central Bank employees.

The study used various statistical methods using the program (AMOS V.23) (SPSS.V.23). And it came out with results about the absence of a significant effect relationship between

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة مؤشرات الشمول المالي وأثرها على الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية (متغيرا تفاعليا) (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)

financial inclusion and financial performance. Based on these results, a set of conclusions and recommendations were formulated for the study
Keywords : *Financial inclusion , financial performance , Iraqi banking*

المقدمة:

يساهم القطاع المصرفي بشكل كبير في زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بأبعاد متعددة مثل تقديم القروض لعامة الناس والصناعات والشركات الناشئة يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة اذ يمثل الحلقة المهمة من حلقات التطور للنظام المالي في أي بلد وانعكاسا للأنظمة الاقتصادية والمالية، لذا يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه الى انتهاج سياسات نقدية ومالية تهدف بالدرجة الأساس الى تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجارية ومن خلال تجميع معظم مدخرات المجتمع ومنح الائتمان لكافة الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية مع اختلاف أنواعها. (Alam & Rabbani & Tausif & Abey 2021:38)

برز موضوع يثير اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات والمنظمين في السنوات الأخيرة في الأسواق الناشئة، وهو الشمول المالي، والذي يشار إليه عادةً باسم توسيع الأنظمة المالية أو الخدمات المالية أو المنتجات المالية لتوفير وصول أكثر ملاءمة للبالغين في المجتمع. يساعد الشمول المالي على توسيع الشبكة المالية من أجل إنشاء تدفق مالي فعال داخل حدود الدولة. ومن المتوقع أن يؤدي الشمول المالي إلى تحسين فرص الناس، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. أوضحت الإحصائيات أن العديد من الدول قد سجلت وضع تنفيذ الشمول المالي كهدف رسمي لدعم نموها الاقتصادي وتنميتها. (Sahay,Cihak, N'Diaye,Barajas, Mitra, Kyobe and Yousefi،2015:4)

المحور الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

اولاً: منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة: **Study Problem**

أدى الوعي المتزايد لأنشطة الشمول المالي في جميع انحاء العالم الى زيادة الطلب من قبل أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومية على المؤسسات المالية والمصارف لتقديم معلومات إضافية عن الأنشطة الحالية والمستقبلة والاستراتيجيات وذلك لتحديد أنشطة الشمول المالي نظرا لأهميتها ومع ذلك – حتى الان – لا يعرف الا القليل جدا حول مشاركة المصارف في أنشطة الشمول المالي والافصاح عن هذه الأنشطة وتأثيرها على الأداء. (عبد الدايم، 4:2019)

وبناء على ما تقدم تلخص الدراسة الحالية مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي:

(ما مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي على الأداء المالي)

2- اهداف الدراسة: **Study Objectives**

1- تحديد مدى مساهمة مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي.

2- تعتبر الدراسة خارطة طريق للوصول الى الفئات المهمشة في المجتمع من حيث الاستفادة من الخدمات المصرفية. وتعتبر أيضا خارطة طريق للدراسات القادمة في مواضيع الشمول المالي والأداء المالي.

3- الفوائد والايجابيات التي سيحصل عليها النظام المصرفي من خلال تعزيز الشمول المالي.

3- منهج الدراسة: **Study Approach**

اعتمده الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي فيما يتعلق بالإطار النظري لكل من الشمول المالي والأداء المالي، وعلى المنهج التحليلي والتطبيقي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين المتغيرات فيما يتعلق بحالة الدراسة على القطاع المصرفي العراقي

4- المخطط الفرضي للدراسة والمتغيرات: -

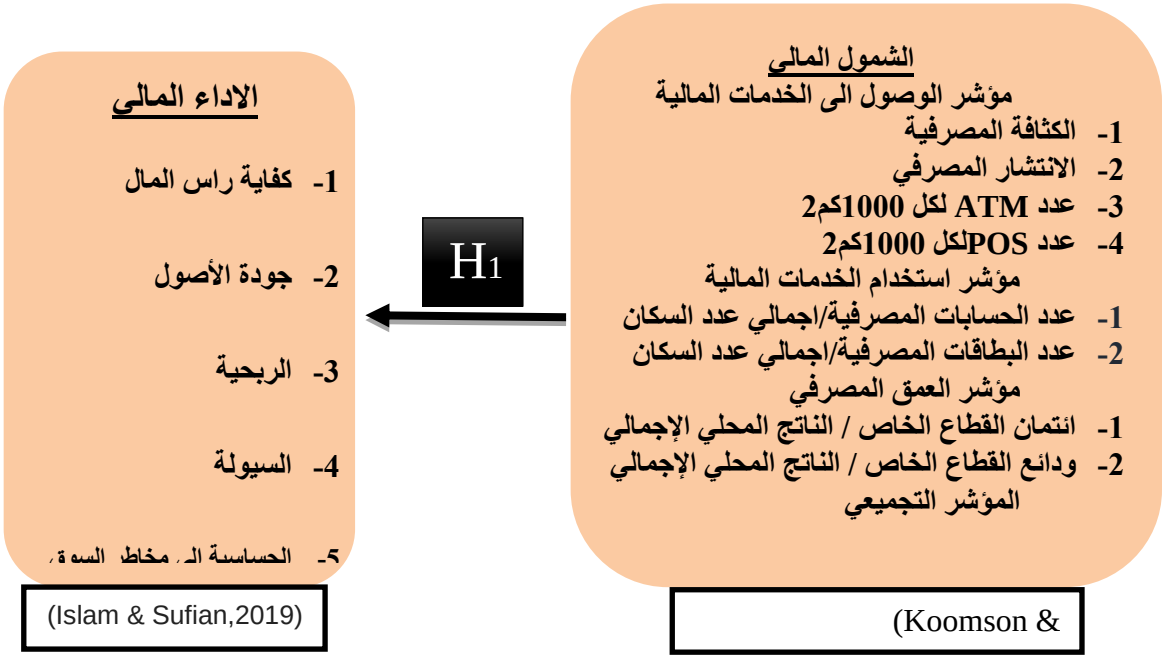

تطوير الفرضيات: **Hypotheses Development**

يمكن تعريف الفرضية على انها علاقة منطقية بين متغيرين او أكثر، يعبر عنها بشكل قابل للاختبار، اذ يتم تخمين العلاقات على أساس البيانات التي تم الحصول عليها في الإطار النظري ((Sekaran,2003:103

واعتمادا على ما ورد ذكره في مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها وكذلك انموذج الدراسة فان فرضيتنا ستكون على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لمؤشرات الشمول المالية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي

وينبثق من الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية هي:

- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للكثافة المصرفية في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للانتشار المصرفي في الأداء المالي

- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لعدد ATM في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لعدد POS في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لعدد الحسابات المصرفية في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لعدد البطاقات المصرفية في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للمؤشر التجميعي في الأداء المالي

5- حدود الدراسة:

الحدود المكانية متمثلة بالقطاع المصرفي في العراق والذي يشمل (البنك المركزي العراقي، مصارف القطاع الحكومي ومصارف القطاع الخاص) اما الحدود الزمانية فتمثله بالمدة من (2015-2020) م والبالغة (6) سنوات، والمبرر لهذا الاختيار هو توافر البيانات عنها ولأنها تشتمل كذلك على المدة الزمنية التي بدأ فيها تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي حول الشمول المالي عام (2017).

6- تصميم الدراسة: **Study Design**

من اجل تحقيق اهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة ين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والاثار التي تحدثها. كما يساعد المنهج الوصفي التحليلي على فهم خصائص متغيرات الدراسة والتفكير بشكل منهجي إضافة الى المساعدة في اتخاذ القرارات(Sekaran & Bougie, 2016: 44)

ثانيا: الدراسات السابقة

1- دراسة (عبد الدايم ،2019): تهدف الدراسة على التعرف على مفهوم الشمول المالي واهميته ومعوقات التطبيق في المصارف المصرية وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث واصدارات تتعلق بموضوع البحث والاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة في دراسة ميدانية عن طريق قائمة استقصاء لتحليل اراء الأشخاص عينة البحث وتم توضح العلاقة الإيجابية بين اليات الحوكمه والافصاح عن الشمول المالي كما انه توجد علاقة إيجابية بين خصائص المصرف والافصاح عن الشمول المالي وأخيرا توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وتحسين أداء المصارف

2- دراسة (مايع، 2018): تهدف الدراسة الى معرفة نقاط الضعف والقوه في الأداء المالي لمؤسسات التامين وتم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي والتحليل النوعي باستخدام المصادر الثانوية (البيانات، والوثائق والادبيات) ونظرا لأهمية شركات التامين في الحياة الاقتصادية من خلال التقييم الدوري له وذلك عن طريق التحليل المالي للشركات ولما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق. وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في بعض ابعاد الأداء المالي.

3- دراسة (Barajas, Beck, Belhaj, & Naceur.، 2020): تهدف الدراسة إلى تحديد وتقليل الاحتكاكات التي تعوق الشمول المالي، بدلاً من استهداف مستويات معينة من الشمول. حيث اعتمدت على أسلوب المسح المكتبي، بالرجوع الى المصادر من بحوث ومقالات، ولخصت الدراسة العوامل الهيكلية وكذلك المتعلقة بالسياسات، مثل تشجيع

المنافسة المصرفية أو توجيه المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية، تلعب دورًا مهمًا، وتصف الفوائد المحتملة للاقتصاد الكلي والجزئي التي يمكن الحصول عليها من زيادة الشمول المالي.

4- دراسة (Ichsan,, Suparmin, Yusuf, Ismal., & Sitompul ،2021): يهدف هذا البحث إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية خلال جائحة كوفيد -19 ، باستخدام سجلات البيانات المالية السنوية من 2011 إلى 2020 من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد والاختبار الخطي البسيط، وكانت طريقة البحث قائمة على فلسفة الوضعية، وتستخدم لدراسة بعض السكان أو العينات، وجمع البيانات باستخدام أدوات البحث وتحليل البيانات الكمي والإحصائي واستنتجت بان نسبة كفاية رأس المال وتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي ، ونسبة التمويل إلى الودائع كان لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي. بينما كان عدم تنفيذ التمويل له تأثير سلبي وغير مهم على الأداء المالي. علاوة على ذلك، أثرت نسبة كفاية رأس المال، وتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي، ونسبة التمويل إلى الودائع والتمويل غير المؤدي بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولا: الشمول المالي

- نبذة تاريخية عن الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام (1993) في دراسة "ليشون وثرفت"(Thrift&Leyshon)) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا حيث تناول فيها إثر اغلاق فرع احد المصارف على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات والمنتجات المصرفية. وخلال تسعينيات العقد الماضي ظهرت دراسات عدة تتعلق بالصعوبات التي يواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية. وفي العام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي ولأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوفرة والجدير بالذكر هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات والمنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة لها. او لأسباب أخرى كأن تكون عقائدية او ثقافية وبين عدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها او عدم توافرها. (فلاق، سوداني، معمر. 280:2021)

- مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الازمة المالية العالمية في عام 2008م، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي الى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشأة الصغيرة والمتوسطة (ضيف،471:2020)

ويعتبر الشمول المالي مفهوم واسع ويعرف على انه العملية التي تضمن استخدام النظام المالي الرسمي وسهولة الوصول والتوافر لجميع الافراد في المجتمع. (عبد الدايم ،2019: 9)

كما عرف على انه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية. (شنبي وبن لخضر، 2018: 106)

- أهمية الشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من الباحثين وصانعي السياسات المالية في العقدين الماضيين كمصدر محتمل لفوائد الاقتصاد. على الجانب البحثي، تعد دراسة الشمول المالي خطوة منطقية تالية من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل التسعينيات، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية للاقتصاد الجزئي والكلي من تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة بشكل عام. (Barajas,at ather،2020:13) يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي بما يلي:

1-يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية. (Irshad & Shahid، 2019:337))

2-يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية وبالتالي يمكن ان يقلل من تكلفة من تكلفة راس المال. (sarma، 2008:1-2)

3-يمكن للخدمات المالية الوصول الى تحسين الإدارة المالية للدولة والافراد بشكل كبير، فضلا عن توفير الفرص لقطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع.

- اهداف الشمول المالي

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي في الشمول المالي، وتم انشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن اليات مشتركة واهداف واضحة، وعربيا هناك اهتمام كبير من عدد من منظمات ومؤسسات مالية للدول العربية، ويرى البنك الدولي – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ان بناء نظام الي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق اهداف الشمول المالي وهي التالية: (عبدالله، 2018)

1-تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.

2-العمل على تيسير الوصول الى المؤسسات المالية وطرق التمويل من اجل تحسين الظروف المعيشية.

3-تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر.

4-قياس الشمول المالي

لقد تعددت مقاييس الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها. حيث يشير (Kunt & Klapper، 2012:28) في دراسته بان مقاييس ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي : استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتامين. وفي مؤتمر كابوس عام 2012م تم مناقشه مقاييس الشمول المالي، حيث قام تحالف الشمول المالي "Alliance of Financial Inclusion "AFI بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل الى ان الشمول المالي له ثلاثة ابعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول الى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية (AFI، 2013)

وقد قام الباحث بأخذ مجموعة من الابعاد التي يمكن قياسها كميا والتي اعتمد عليها كل من البنك الدولي وصندوق النقد العربي وتحالف الشمول المالي AFI والبنك المركزي العراقي. وفيما يلي سنعرض وصفا لكل بعد من ابعاد الشمول المالي الثلاثة:

1- الوصول الى الخدمات المالية ((**Access dimension**

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الالي...) ويمن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول الى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2- استخدام الخدمات المالية **(Usage dimension)**

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. ويقاس بعد استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات

3- جودة الخدمات المالية **(Quality)**

ان ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند الى ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما ان بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، الخ، بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق، وأيضا ثقافة المستهلك.

- التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولي او على المستوى الدول العربية ومنها العراق، لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة الى تحقيق التمية المستدامة للدولة، وتتمثل اهم التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يلي : (البنك الدولي، 2017):406) Lenka & Barik، 2018)

- ارتفاع مستويات الامية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الالي وخاصة في القرى والمناطق النائية

ثانيا: الأداء المالي

- مفهوم الأداء المالي

الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performer التي تعني إعطاء كلية الشكل لشي ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية performance التي تعني تأدية عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة. (عقبة، 101:2019) ، كما يعرف بانه القيام بعمل يساعد المؤسسة على الاستمرارية والبقاء (فطيمة الزهرة،70:2017)

ويمثل الأداء بالنسبة للشركات مفهوما جوهريا مهما، فهو المرأة العاكسة لأنشطة الشركات والمصارف وانجازاتها، اذ يشار الية بانة انعكاس لقدرة وقابلية لشركة على تحقيق أهدافها ويعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا اذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح او فشل أي مؤسسة

لأنه يرتبط بجوانب مهمه من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها. (Ichsan, Suparmin, Yusuf, Ismal, & Sitompul,2021:299)

فالأداء المالي هو إحدى الطرق التي يمكن أن تقوم بها الإدارة من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين وأيضًا لتحقيق الأهداف التي حددتها الشركة. يمكن استخدام تحليل الربحية لقياس أداء الشركات ذات الدوافع الربحية (El- chaarani, 2014: 21).

- أهمية الأداء المالي

إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق وتلبية طلبات المجموعات المهتمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة ما بنجاح أو تحقق هدفاً ما بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤشره الأداء.

وفي ظل هذا الاطار فان المصارف تهتم بتحليل الأداء المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير معينه تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن المخطط وتصحيح مسارها وتستطيع إدارة المنظمة من خلال التحليل الالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمنظمات المماثلة بهدف تقييم أدائها بالنسبة الى أداء المنظمات المنافسة (Goldstein، 2004: 2-8)

- قياس الأداء المالي

ارتبطت المؤشرات التقليدية لقياس الأداء لفترة طويلة بالمفهوم السائد آنذاك حول الأداء في حد ذاته، هذا الأخير كان يعبر عنه بالربح المحقق من طرف المصرف، وبالتالي فقد حصر القياس آنذاك في الادب المحاسبي والمالي الذي كان يقاس غالبا باستخدام أسلوب التحليل المالي، والذي يزال في نظر بعض الباحثين الطريقة المثلى والوحيدة لقياس أداء المصرف، حيث يرى الباحث ان القياس الذي يعبر عن نجاح المصارف في بلوغ أهدافها الاستراتيجية تترجمه حساباتها، والتي من أهمها الإنتاجية، معدل دوران المبيعات، الديون، معدل العائد على الاستثمار، المردودية المالية،

وقد قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام واحد من أشهر المقاييس للأداء المالي المعروف باسم Camels وCAMELS هي اختصار لستة معلمات، كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة الإدارة (M)، الأرباح (E)، السيولة(L) والحساسية لمخاطر السوق(S)، لقياس الأعمال المصرفية والأداء المالي (Wanke, Azad & Barros،2016: 18). كما هو مبين في الجدول (1)، CAMELS هو نهج موسع لنموذج CAMEL الذي تم استخدامه في الولايات المتحدة منذ عام 1979 للحكم على سلامة المصارف Diktapanidis،2011: 11))

جدول رقم (1) معيار CAMELS

المعامل	التعريف

كفاية رأس المال (C)	هو حساب لرأس المال المطلوب للتحكم في المخاطر على أساس قيمة أصول المصرف
جودة الأصول (A)	هي عدم استقرار الخدمات المصرفية الناجم عن أصول المصارف غير المستقرة المتأثرة بالقروض المتعثرة العالية
كفاءة الإدارة (M)	تقيس الإدارة كفاءة الشركة لتقليل التكاليف وزيادة الأرباح لمنع احتمال فشل المصارف
الأرباح (E)	هي مقياس للربحية وهناك تقييم للأرباح ومستوى علاقتها مع الأقران حيث يكون الهدف هو تقييم تأثير الأموال المنتجة داخليًا على رأس مال المصرف
السيولة(L)	هي قدرة وامكانية المصارف على سداد وتسديد الالتزامات قصيرة الأجل
الحساسية لمخاطر السوق(S)	هي مقياس لمدى مرونة الأصول والخصوم وقيم القيمة الصافية للمصرف تجاه التغيرات في ظروف السوق مثل سعر الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر التضخم

المحور الثالث: الجانب العملي

من أجل تطبيق الاختبارات الإحصائية المعروفة والتي تحقق الهدف المنشود للدراسة يجب التأكد من توزيع البيانات، إذ إن أغلب الاختبارات الإحصائية تشترط ان تكون البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وتسمى في هذه الحالة بالاختبارات المعلمية أما إذا لم تتوزع البيانات توزيعا طبيعيا ففي هذه الحالة يجب استخدام الاختبارات اللامعلمية (Sekaran & Bougie،2010:337–338) وعلى اساس ذلك تبنت الدراسة إجراء اختبار البيانات باستخدام المختبر (Kolmogorov-Smirnova) لمعرفة توزيع البيانات إذا تم توزيعها توزيعا طبيعيا أم لا (Cooper & Schindler،2014:612) من خلال إجراء اختبارين لاختبار الفرضيات الآتية :

Ho: البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيًا.

1H: البيانات لا تتوزع توزيعًا طبيعيًا

1- الشمول المالي: يحتوي هذا المتغير الرئيسي على عدة متغيرات فرعية وكما في الجدول التالي:

1- مؤشر الوصول الى الخدمات المالية

جدول (2) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير مؤشر الوصول الى الخدمات المالية

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
الكثافة المصرفية	41.957	4.74	1.078	0.196
الانتشار المصرفي	2.262	0.04	0.543	0.929
عدد ATM	2.012	0.87	0.477	0.977

عدد POS	6.965	6.00	0.597	0.869

من خلال الجدول (2) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات المتغيرات الفرعية لمؤشر الوصول الى الخدمات المالية لمتغير الشمول المالي تتوزع التوزيع الطبيعي.

ب- مؤشر استخدام الخدمات المالية:

جدول (3) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير مؤشر استخدام الخدمات المالية

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
عدد الحسابات المصرفية/ اجمالي عدد السكان	6.645	3.363	0.520	0.950
عدد البطاقات المصرفية/ اجمالي عدد السكان	23.728	4.839	0.466	0.982

من خلال الجدول (3) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات المتغيرات الفرعية لمؤشر استخدام الخدمات المالية لمتغير الشمول المالي تتوزع التوزيع الطبيعي.

جـ- مؤشر العمق المصرفي:

جدول (4) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير مؤشر العمق المصرفي

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
ائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي	0.092	0.020	0.728	0.665
ودائع القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي	0.126	0.028	0.915	0.372
المؤشر التجميعي	0.191	0.069	0.668	0.763

من خلال الجدول (4) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات المتغيرات الفرعية لمؤشر العمق المصرفي لمتغير الشمول المالي تتوزع التوزيع الطبيعي.

2- التكنلوجيا المصرفية: يحتوي هذا المتغير الرئيسي على عدة متغيرات فرعية وكما في الجدول التالي:

1- تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS

جدول (5) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
RTGS بالدولار	15635.667	6101.527	0.736	0.651
RTGS بالدينار	56739.500	8751.946	0.471	0.979

من خلال الجدول (5) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS لمتغير التكنلوجيا المصرفية تتوزع التوزيع الطبيعي.

2- تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية c-cah

جدول (6) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار	6465.500	7015.732	0.644	0.801
تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار	1726002.333	260447.001	0.849	0.466
الصكوك CH بالدولار	2023.667	364.418	0.449	0.988
الصكوك CH بالدينار	520654.000	159935.519	0.666	0.766

من خلال الجدول (6) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية c-cah لمتغير التكنلوجيا المصرفية تتوزع التوزيع الطبيعي.

5- تحويلات عبر الهاتف المحمول

جدول (7) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
Zain cash	1304009.250	135492.519	0.455	0.986
Asia hawala	863943.500	79481.077	0.763	0.605

من خلال الجدول (7) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات تحويلات عبر الهاتف المحمول لمتغير التكنلوجيا المصرفية تتوزع التوزيع الطبيعي.

3- الاداء المالي: يحتوي هذا المتغير الرئيسي على عدة متغيرات فرعية وكما في الجدول التالي:

جدول (8) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الاداء المالي

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
كفاية رأس المال	205.167	97.097	0.649	0.794
السيولة	103.158	15.564	0.415	0.995
جودة الأصول	13.471	2.431	0.551	0.921
الربحية	20.078	2.439	0.510	0.957
الحساسية الى مخاطر السوق	9.549	0.713	0.488	0.971

من خلال الجدول (8) نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير الأداء المالي تتوزع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات:

سوف تستخدم في هذه الدراسة الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية

الفرضية الرئيسة: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية لمؤشرات الشمول المالية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي.

وانبثقت من الفرضية الرئيسة الاولى الفرضيات الفرعية التالية:

1- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية للكثافة المصرفية في الأداء المالي.

جدول (9) يبين تأثير الكثافة المصرفية في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الكثافة المصرفية	الأداء المالي	191.10	0.76-	2.33	0.47	5.44	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (9) بلغت قيمة F المحسوبة (5.44) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ للكثافة المصرفية في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 191.10 - 0.76\ X1$$

حيث ان:

Y: تمثل الأداء المالي.

1X: تمثل الكثافة المصرفية.

2- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية للانتشار المصرفي في الأداء المالي.

جدول (10) يبين تأثير الانتشار المصرفي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الانتشار	الأداء	927.07	0.87	3.48	0.69	12.09	وجود تأثير

المصرفي	المالي						

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (10) بلغت قيمة F المحسوبة (12.09) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ الانتشار المصرفي في الأداء المالي ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.69) وهذا يعني بان (69%) من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي يمكن تفسيره من خلال الانتشار المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.87) وهي قيمة موجبة ودالة حيث بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.48) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الانتشار المصرفي سوف يكون هناك زيادة بمقدار (87%) في الأداء المالي ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 927.07 + 0.87\ X2$$

حيث ان:

2X: تمثل الانتشار المصرفي

3- لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية لعدد ATM في الأداء المالي.

جدول (11) يبين تأثير عدد ATM في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد ATM	الأداء المالي	40.11	0.72	2.09	0.52	4.37	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (11) بلغت قيمة F المحسوبة (4.37) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ عدد ATM في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 40.11 + 0.72\ X3$$

حيث ان:

3X: تمثل عدد ATM.

3- لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية لعدد POS في الأداء المالي.

جدول (12) يبين تأثير عدد POS في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد POS	الأداء المالي	54.20	0.77	2.42	0.59	5.84	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (12) بلغت قيمة F المحسوبة (5.84) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ عدد POS في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 54.20 + 0.77\ X4$$

حيث ان:

4X: تمثل عدد POS.

5- لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية لعدد الحسابات المصرفية في الأداء المالي.

جدول (13) يبين تأثير عدد الحسابات المصرفية في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد الحسابات المصرفية	الأداء المالي	61.13	0.50	0.82	0.25	0.68	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (13) بلغت قيمة F المحسوبة (0.68) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ عدد الحسابات المصرفية في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 61.13 + 0.50\ X5$$

حيث ان:

5X: تمثل عدد الحسابات المصرفية.

6- لاختبار الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية لعدد البطاقات المصرفية في الأداء المالي.

جدول (14) يبين تأثير عدد البطاقات المصرفية في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة

عدد البطاقات المصرفية	الأداء المالي	46.48	0.41	0.64	0.17	0.41	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (14) بلغت قيمة F المحسوبة (0.41) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ عدد البطاقات المصرفية في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 46.48 + 0.41\ X6$$

حيث ان:

6X: تمثل عدد البطاقات المصرفية.

7- لاختبار الفرضية الفرعية السابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية لائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي.

جدول (15) يبين تأثير ائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
لائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي	الأداء المالي	24.13	0.56	1.35	0.31	1.83	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (15) بلغت قيمة F المحسوبة (1.83) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ لائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 24.13 + 0.56\ X7$$

حيث ان:

7X: تمثل لائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي.

7- لاختبار الفرضية الفرعية الثامنة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي.

جدول (16) يبين تأثير ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي	الأداء المالي	20.12	0.62	1.59	0.39	2.51	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (16) بلغت قيمة F المحسوبة (2.51) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 20.12 + 0.62\ X8$$

حيث ان:

8X: تمثل ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي.

9- لاختبار الفرضية الفرعية التاسعة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذات دلالة احصائية للمؤشر التجميعي في الأداء المالي.

جدول (17) يبين تأثير المؤشر التجميعي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
المؤشر التجميعي	الأداء المالي	36.74	0.68	1.83	0.46	3.35	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (17) بلغت قيمة F المحسوبة (3.35) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ المؤشر التجميعي في الأداء المالي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 36.74 + 0.68\ X8$$

حيث ان:

X8: تمثل المؤشر التجميعي.

ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية نستنتج من ذلك عدم وجود علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع الأداء المالي

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- لا زالت الكثافة المصرفية دون مستوى الطموح وان ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية يعود بسبب انخفاض عدد فروع المصارف بنسبة أكبر من انخفاض حجم السكان

2- ان نسبة الانتشار المصرفي والتي تعتبر أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي كانت متدنية وهذا ينعكس سلباً على الشمول المالي

3- تركز النسبة الاكبر لأجهزة الصراف الآلي في المدن وضعف انتشارها في الاقضية والنواحي اي وجود فئة كبيرة مستبعدة ومحرومة من الخدمات المصرفية

4- قيام المصارف العراقية بتقديم خدمات مصرفية أكثر حداثة كخدمة البطاقة الالكترونية وازياد اعدادها وتقديم الخدمة عبر الهاتف النقال وازديادها وهذا ينعكس ايجابياً على الشمول المالي في العراق لان جميع سكان العراق قد يحصلون على الخدمات المصرفية بأقل كلفة وبسهولة

ثانيا: التوصيات

1- توجيه المصارف العاملة في العراق سواء الحكومية ام الاهلية بزيادة اعداد اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع لكي تصل الخدمات المصرفية المقدمة لجميع الافراد

2- زيادة عدد فروع المصارف وخاصة في الاقضية والنواحي لتحسين مؤشر الكثافة المصرفية

3- قيام البنك المركزي العراقي بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكتروني في العراق باستمرار للوصول الى نظام مدفوعات كفوء ليتماشى مع التطورات التكنلوجية والاقتصادية العالمية

4- يجب ان يقوم البنك المركزي بسن القوانين والتشريعات الخاصة بهذه الوسائل للحد من تمادي المؤسسات والشركات بإصدار هذه الوسائل الالكترونية لمنع حدوث التضخم للمدى المتوسط والبعيد وان تخضع هذه المؤسسات المصدرة للوسائل الالكترونية للرقابة والاشراف المصرفي .

المصادر:

اولاً: العربية

1. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (2019) العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية

2. مايع، اياد هادي، (2018) تقييم الأداء المالي لمؤسسات التامين العاملة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2015.

3. فلاق صليحة، سوداني نادية، & حمدي معمر. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. المعيار، 12(1) ، 278-291

4. ضيف فضيل البشير، (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلة (6)، عدد (1)

5. شنبي، صورية،بن لخضر،السعيد، (2018)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، المجلد 3.

6. قطاف عقبة. (2019) . دور حوكمة الشركات في تحسن أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص وتسيير المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر(

7. البنك الدولي، (2017)، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنلوجيا المالية: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، 1-34.

8. .نوي فطيمة الزهرة. (2017) . أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على أداء البنوك الجزائرية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر(

ثانياً: الأجنبية

1- Alam, Md.S., Rabbani M.R., Tausif M.R. and Abey J. (2021). Banks' performance and economic growth in India: A panel cointegration analysis. Economies, 9(38):1-12.

2- Sahay, R, M Cihak, P N'Diaye, A Barajas, S Mitra, A Kyobe… and R Yousefi (2015). Financial Inclusion: Can it Meet Multiple Macroeconomic Goals?. IMF Staff Discussion Notes 15/17.

3- Koomson, I., & Danquah, M. (2021). Financial inclusion and energy poverty: Empirical evidence from Ghana. Energy Economics, 94, 105085.

4- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill building approach. John Wiley & Sons.

5- Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). Financial inclusion: What have we learned so far? What do we have to learn (Vol. 157). IMF Working Paper WP/20

6- Ichsan, R. N., Suparmin, S., Yusuf, M., Ismal, R., & Sitompul, S. (2021). Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(1), 298-309.

7- Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (June 2019), A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, vol. 10, No. 6

8- Sarma, Mandira (2008), Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.

9- Kunt,A.D.,Klapper,L.(2012).Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, Policy Research Working

10- AFI, Alliance for financial inclusion. (2013). measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators. Malysia: AFI, 1-8.

11- Lenka,S.K.,Barik,R.(2018).A discourse analysis of financial inclusion: postliberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy,10(3), 406-425
12- Ichsan, R. N., Suparmin, S., Yusuf, M., Ismal, R., & Sitompul, S. (2021). Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(1), 298-309.
13- El-Chaarani, H. (2014). The impact of corporate governance on the performance of Lebanese banks, The International Journal of Business and Finance Research, Vol. 8 No. 4.
14- Wanke, P., Azad, Md.A.K. and Barros, C.P. (2016), "Financial distress and the Malaysian dual baking system: a dynamic slacks approach", Journal of Banking and Finance, Vol. 66.
15- Christopoulos, A.G., Mylonakis, J. and Diktapanidis, P. (2011), "Could Lehman Brothers' collapse be anticipated? An examination using CAMELS rating system", International Business Research, Vol. 4 No. 2.
16- Cooper, D. R., and Schinder, p. S., (2014). Business Research Methods, 1 ed, Mcgraw –Hill education.
17- Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research Method For Business, 5 th ed, John Wiley and Sons Ltd.